اكدا ان استقرار الامن في العراق سيوقف تدفقهم الى الخارج

المشهداني وزيباري يتباحثان في دمشق والرياض حول اللاجئين العراقيين

بغداد- المدى/ الوكالات

في الوقت الذي تدفق فيه آلاف العراقيين الى مكاتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في سوريا، اكد رئيس مجلس النواب خلال زيارته الى دمشق ان اغلاق المنافذ الحدودية بين البلدين يأتي ضمن خطة الحكومة الامنية، وجاء التأكيد هذا متزامنا مع دعوة وزير الخارجية لجيران العراق الى وقف تدفق اللاجئين العراقيين من خلال تحسين الامن في البلاد.

وقال رئيس مجلس النواب محمود المشهداني أن اغلاق الحدود مع سوريا هو بشكل مؤقت ويأتي ضمن خطة الحكومة الامنية.

جاء ذلك في تصريحات للصحافيين عقب وصوله الى دمشق قادما من عمان عن طريق البر في زيارة الى سوريا يجري خلالها مباحثات مع كبار المسؤولين السوريين لبحث علاقات التعاون مع سوريا وموضوع النازحين العراقيين.

وقال المشهداني أن اغلاق الحدود ليس المقصود به سوريا مشيرا الى أن الخطة ستؤدي الى سد المنافذ لمنع الخروقات الامنية ومساعدة الاخوة السوريين في هذا الاتجاه مؤكدا أن عملية اغلاق الحدود مع سوريا ليست رد فعل.

وأضاف رئيس مجلس النواب أن زيارته الى سوريا هي "تعمير ما خربه الآخرون" مؤكدا أنه ليس لدى العراق اشكالية "في التباحث مع الاخوة السوريين".

وأشار الى أنه نظرا لان البرلمان في عطلة فقد تم انتهاز الفرصة لإجراء مباحثات مع نظيره السوري محمود الابرش الذي كان في استقباله لبحث عدد من الموضوعات أبرزها مسألة المهجرين والمغتربين وكيفية وضع آلية لتلك الازمة.

وقال "أننا نتفهم الاسباب الامنية والاقتصادية والاجتماعية وما يشكله وجود اللاجئين العراقيين على الاراضي السورية.

وردا على سؤال بشأن تزامن الزيارة مع الاعلان عن اغلاق الحدود العراقية مع كل من سوريا وايران قال رئيس مجلس النواب أن البرلمان لديه رؤية قد تكون مختلفة نوعا ما مع رؤية الحكومة موضحا أنه يمثل الشعب العراقي.

واكد المشهداني: "أن على السوريين أن يصبروا علينا حتى يتم اصلاح الحال" مشيرا الى أن "سوريا استضافت اهلنا وهم تحت رعايتها وسنطلع على أحوالهم".

واضاف أن العراق سيقدم كل ما بوسعه لحل المشكلة سواء على الصعيد المادي أو الامني أو الاجتماعي.

وأعرب عن اعتقاده بأن الدول المانحة التي ستقوم بإعمار العراق "يجب أن تخصص جزءا من المال للذين فقدوا أموالهم وبيوتهم ونخشى أن يفقدوا جنسيتهم وأن يكونوا معرضين في الشتات الى اعمال اختراق" مؤكدا أن وجودهم في سوريا "يحافظ عليهم أمنيا وسياسيا من عمليات الاختراق".

كما دعا المجتمع الدولي الى ضرورة المساهمة في تقديم الدعم لسوريا لمواجهة المشاكل الناجمة عن وجود اللاجئين على أراضيها.

من جانبه قال رئيس مجلس الشعب السوري محمود الابرش أن بلاده لن ترحل أي مواطن أو لاجيء عراقي وان ما يجري عملية تنظيم أمني واقتصادي.

واشار الى أنه سيبحث مع نظيره العراقي جملة من الموضوعات كالعلاقات بين البلدين وأوضاع العراقيين اضافة الى موضوع الاعلان عن اغلاق الحدود العراقية مع سوريا.

واعلن مسؤول رفيع المستوى امس الاربعاء ان المنافذ الحدودية العراقية مع سوريا وايران اغلقت منذ مساء امس الثلاثاء تنفيذا للامر الصادر من رئيس الوزراء نوري المالكي.

واوضح ان "اجراءات الامن ستشدد على المنافذ الحدودية العراقية مع هذين البلدين".

وقال بيان عن المالكي: ان منفذين حدوديين مع سوريا واربعة منافذ حدودية مع ايران سيتم فتحها بعد انقضاء هذه المهلة.

واوضح ان منفذا خامسا مع ايران سيعاد فتحه جزئيا بعد اسبوع على ان تظل بقية المنافذ الحدودية مع سوريا وايران مغلقة "حتى اشعار آخر".

وقال المتحدث باسم السفارة الاميركية في بغداد لو فينتور امس الاربعاء ان هذا الاغلاق كان ضروريا من اجل تحسين البنية التحتية والنظم المعلوماتية الموجودة في المنافذ.

على الصعيد نفسه قال وزير الخارجية هوشيار زيباري انه يتعين على جيران العراق ان يعملوا على تحسين الامن في بلاده التي يعصف بها العنف لوقف تدفق اللاجئين العراقيين الى الشرق الاوسط.

يذكر ان مئات الالوف من العراقيين لجأوا الى الخارج منذ ان استحكم العنف الطائفي بعد الحرب في العراق عام ٢٠٠٣.

وحذر زيباري جيران العراق من انهم لن يستفيدوا من استمرار الصراع في بلاده قائلا: انهم بدأوا بالفعل يشكون تدفق اللاجئين العراقيين.

واضاف قائلا للصحفيين انه اذا "انتشرت الفوضى فان العنف الطائفي سينتشر .. وسيتعين على الجيران عندئذ ألا يلوموا إلا أنفسهم."

وقال زيباري الذي أعاد يوم الثلاثاء افتتاح السفارة العراقية في العاصمة السعودية الرياض بعد اغلاق دام ١٧ عاما: ان حكومته تهدف الى اعادة اللاجئين الى العراق لكن هذا يعتمد على تحسن الوضع الامني مشيرا الى وجود ما يصل الى ٦٠٠ ألف عراقي في الاردن و٢٥٠ ألفا في سوريا و١٠٠ ألف في مصر. واضاف ان بعض العراقيين موجودون في دول الخليج العربية.

وقال زيباري ان اجتماعا للدول المجاورة للعراق سيعقد في بغداد الشهر القادم قبل قمة عربية من المقرر عقدها في العاصمة السعودية اواخر آذار.

وناقش الوزير زيباري السبل الكفيلة بمساعدة اقليمية لدعم الامن في العراق مع وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل.

واكد ان العراق لم يقرر بعد ان كانت جارته الشرقية سوريا تتقيد باجراءات لضبط الحدود.

ومن جانب آخر قالت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إن هناك عددا متزايدا من اللاجئين العراقيين النازحين من العراق في الأيام الأخيرة.

وأضافت الهيئة قائلة: إن ٥ آلاف لاجئ عراقي وصلوا إلى سوريا خلال يومي الأحد والاثنين الماضيين فقط.

وقال متحدث باسمها في جنيف إن الوضع يزداد سوءا. وحث المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهد للمساعدة.

وقام مفوض شؤون اللاجئين بالامم المتحدة أنطونيو جوتيرس بزيارة اللاجئين في سوريا حيث أفادت الأنباء أنه أصيب بالصدمة لأوضاعهم هناك.

المفوضية في دمشق افتتحت ١١ قاعة مقابلة جديدة لتسجيل اللاجئين كما قامت بتعيين سائقي سيارات وحراس أمن لتسهيل سير العملية.

وقد تم تسجيل أكثر من ٥ آلاف عراقي خلال اليومين الماضيين وكان الكثيرون منهم قد اصطفوا أمام مقر المفوضية منذ مساء السبت الماضي.

من جانبها تقول المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين إن المجتمع الدولي يجب أن يبذل المزيد من الجهد لأن سوريا والأردن لا يمكنهما تحمل العبء وحدهما.

ويقوم جوتيرس حاليا بزيارة واشنطن حيث سيمارس ضغوطا على وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس للحصول على مزيد من المساعدات.

ومن المتوقع أن يوجه دعوة للولايات المتحدة للقيام بإجراء من أجل تحسين الوضع الانساني للاجئين.

بغداد الآن

عمر الشاهر

بغداد الآن ملامحها ملفتة، لا يعني انها كانت قبل الآن غير ذلك، لكنها الآن شيء آخر، شيء يملؤه الصخب.. والخوف احيانا.

تفتيش الركاب

من ملامح بغداد الآن، ان ركاب سيارات النقل الجماعي " كوستر، كية، منشأة"، يتعرضون لتفتيش دقيق قبيل صعودهم الى السيارات، خوفا من ارتداء احدهم حزاما ناسفا، او ان يمر احد الاكياس التي تحمل الموت الجماعي الذي يأخذ شكل قرص حديدي تتشابك فيه الاسلاك، ويحمل كما هائلا من ادوات الجرح والحرق، ويدعى عبوة ناسفة.

وكان بعض "المجاهدين" قد اختار طريقه في التقرب لله عبر تفجير نفسه في سيارات النقل الجماعي، فتسببت تلك الاعمال في قتل وجرح الكثير من البسطاء الذين لا يملكون وسيلة تنقل خاصة، ولا يملكون حتى اجرة النقل الخصوصي، لكنهم برغم ذلك كانوا هدفا للموت الجماعي.

ويبدو ان اصحاب المطاعم هم ايضا في طريقهم الى اتباع الاجراءات الوقائية عينها، فبعد ان استهدف بعض "المجاهدين" مطعم باقلاء قدوري، ومطعم فلافل الكرادة، اصبحت المطاعم البغدادية بعضا من اخطر المناطق، فعمد بعض اصحاب المطاعم الى اتباع اجراءات تفتيشية، لتجنب كارثة قد تلم باصحاب المطاعم والعاملين فيها والآكلين على حد سواء.

طوابير

بغداد الآن تتميز بكونها بؤرة لتجمع عشرات الطوابير، ولكن اشد تلك الطوابير كثافة ووضوحا، هي الممتدة باتجاه محطات تعبئة الوقود. وبالرغم من ان تلك الظاهرة لم تعد غريبة على البغداديين، فانها ما زالت مصدرا رئيساً للقلق لديهم، فما ان يقترب مؤشر الوقود في السيارة من الحرف (e) الذي يشير الى فراغ خزان الوقود، حتى تبدأ حسابات اصحاب السيارات حول المحطة التي سيقصدون من اجل التزود بالوقود، وعدد السيارات التي تقف في طابور تلك المحطة، والوقت، والوقت هنا لا يشبه السيف، بل هو السيف بعينه، لانه قد يسبب قتلك اذا ما اخطأت في حسابه.

البعض من سكان بغداد، ممن يملكون سيارات خاصة، تعودوا على الوقود التجاري، وهذا الوقود ليس تجاريا بمعناه الاصطلاحي، بل هو المعنى الذي اختاره اهل بغداد كناية عن السوق السوداء للوقود، وفي الحقيقة فان سوق الوقود بالذات هي سوق سوداء بكل ما تحمله هذه الكلمة في المعنى، فبمجرد ان تملأ خزان سيارتك بالوقود، ويطالبك " البحار" بالثمن، يسود وجهك، لانه حتما سيطلب منك رقما فلكيا، وانت بلا خيار.. اما الدفع واما ان تعرض مصيرك للخطر، وقلبك للعجز، بالوقوف في طوابير المحطات.

دفن الاسلحة

يقول احد اصدقائي، ان حدائق منازل كثيرة في بغداد تحولت الى "مدافن" للسلاح في زمن صدام، وهذا ما تتحول اليه هذه الايام، فبعد ان اعلن في وسائل الاعلام ان خطة امن بغداد الجديدة ستشمل حصر السلاح في ايدي ممثلي الدولة فقط، حتى الشخصي منه، هرع سكان بغداد الى دفن اسلحتهم في حدائق منازلهم، ليس لانهم من تجار السلاح، بل لأنهم يريدون ان يحتفظوا بقطعة سلاح واحدة في اقل تقدير، تحسبا لمجهول بات يرهق كواهلهم.

الاجهزة الامنية، وممثلوها الاعلاميون، لم يصرحوا بآلية التعامل مع السلاح الشخصي، وهل سيسمح بالاحتفاظ به ام لا، بل ان الناس يتساءلون: هل تراجعت الحكومة عما وعدت به سابقا، وهو السماح للعائلة الواحدة بحيازة قطعة بيضاء من السلاح، قد تنفعهم في يوم اسود.

في قرار جديد سيتم التصويت عليه غداً

الكونغرس يواجه بوش بعراقيل غير ملزمة بشأن استراتيجيته في العراق

بغداد - المدى / الوكالات

في مواجهة جديدة بين الرئيس الامريكي والكونغرس الذي تسيطر عليه الاغلبية الديمقراطية تحدى الرئيس بوش معارضي إستراتيجيته الجديدة في العراق مطالباً إياهم التقدم بخطط بديلة لوقف العنف الذي يطحن بغداد.

وقال خلال كلمته الإذاعية الأسبوعية " ان معارضة كل شيء فيما لا تقدم اقتراحاً ضرباً من عدم المسؤولية."

وواصل هجومه بالقول "لأعضاء الكونغرس الحق في التعبير عن آرائهم والتعبير عنها بالقوة.. ولكن أولئك الذين يرفضون منح هذه الخطة فرصة للعمل عليهم التزام تقديم بدائل لها فرص نجاح أفضل."

وكرر الرئيس الأمريكي خلال الكلمة الأسبوعية القاء الضوء على إستراتيجيته التي كشف عن عناصرها الاساسية امس الأربعاء قائلاً إن ٢١٥٠٠ جندي أمريكي سيتوجهون إلى بغداد ومحافظة الأنبار في مهمة جديدة "هذه المرة ستكون هناك قوات أمريكية وعراقية مناسبة لتأمين المناطق التي يتم تمشيطها."

وذكر بوش خلال تلك الكلمة أن الولايات المتحدة ستحمل الحكومة العراقية عبء المسؤولية الأمنية والوصول إلى مصالحة سياسية، وأشار قائلاً "لدينا إستراتيجية جديدة بمهمة جديدة هي: المساعدة في تأمين سلامة السكان تحديداً في بغداد.. خطتنا تضع العراقيين في المقدمة."

وأوضح أن الحكومة العراقية تدرك أنها أمام محك تأمين الأمن والاستقرار في البلاد وتحقيق المصالحة الوطنية "أو فقدان دعم الشعب الأمريكي ."

وطالب الرئيس الأمريكي بكلمته المشرعين، الذين أجروا جلسات استجواب شاقة لوزيري الخارجية كوندوليزا رايس والدفاع روبرت غيتس وقائد هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الجنرال بيتر بيس بان يتحلوا بالصبر.

وكان الكونغرس قد استمع إلى شهادات المسؤولين الثلاثة في معرض دفاعهم عن خطة بوش الجديدة في العراق.

وتعتزم قيادات الديمقراطيين في الكونغرس بشقيه: النواب والشيوخ، إجراء تصويت خلال الأسابيع القليلة القادمة على سياسة بوش المنقحة في العراق.

من جهة اخرى يهدف الديمقراطيون من التصويت على القرار الجديد غير الملزم إظهار معارضتهم لبناء المزيد من الحشود العسكرية الأمريكية في العراق وإجبار الجمهوريين على اتخاذ قرار حول دعم الخطة الجديدة.

وأشار النائب الديمقراطي تيم ولز إلى حاجة العراق إلى حلول دبلوماسية وسياسية وليس المزيد من الحشود العسكرية. وتقول التقارير الصحفية ان مجلس النواب الامريكي شهد نقاشا محموما بين اعضائه في بدء حوار يقدر له ان يطول حول الحرب في العراق.

ومن المؤمل ان يصوت اعضاء المجلس يوم غد الجمعة على مشروع قرار غير ملزم يعارض قرار الرئيس بوش ارسال اعداد اضافية من الجنود الامريكيين الى العراق.

على الصعيد نفسه قالت رئيسة مجلس النواب "الديمقراطية "نانسي بيلوزي إن الجمهور الامريكي قد فقد الثقة في الستراتيجية التي يتبعها الرئيس بوش.

وفي اتجاه معارض لاقوال رئيسة النواب قال رئيس الاقلية الجمهورية في المجلس السناتور جون بوينر " إن اية محاولة للنيل من السياسة الامريكية ستشد من ازر الارهابيين اينما كانوا".

يذكر ان مشروع القرار غير الملزم قد طرح للمناقشة يوم الاثنين الماضي، وسيفسح المجال لكل عضو من اعضاء المجلس بالادلاء برأيه لمدة خمس دقائق قبل التصويت عليه يوم غد الجمعة.

تشير قراءة المحللين السياسيين الى هذه المناقشات الحامية في المجلس الى ان هذه اول مناقشة كاملة يجريها المجلس منذ ان بسط الديمقراطيون سيطرتهم عليه عقب الانتخابات النصفية التي جرت في شهر تشرين الثاني الماضي.

ولعل تحذيرا واضحا اظهرته رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي عندما قالت إن المهمة الامريكية في العراق "ليست لها نهاية منظورة،" وبينت من ان الادارة يجب الا تتوقع اية "شيكات على بياض".

وشددت بقولها " لقد فقد الشعب الامريكي الثقة في سياسة الرئيس بوش في العراق ويطالب بسياسة جديدة."

اما النائب الديمقراطي باتريك موريفي الذي خدم في صفوف الجيش الامريكي في العراق، فقال: "بعد مضي ثلاث سنوات على مغادرتي العراق، لايزال الجنود الامريكيون يخاطرون بارواحهم في سبيل السيطرة على شوارع بغداد." ولكن الجمهوريين لم يتركوا الباب مفتوحا لانتقادات وتحذيرات الديمقراطيين بل دافعوا بشدة عن استراتيجية الرئيس بوش الجديدة، حيث وصف النائب الجمهوري تيد بو المناقشات بأنها "مناورات سياسية بابشع صورها."

ومن جانبهم ساهم البعض من الديمقراطيين تأييدهم لخطط بوش كما بين النائب الديمقراطي بويمر موجها كلامه للمعارضين انهم بذلك "يسعون قطع التمويل عن الجنود الذين يخاطرون بحياتهم، وترك العراق فريسة للفوضى."

زعيم الاغلبية الديمقراطية في المجلس النائب ستيني هوير اوضح من جانبه بهذا الخصوص إنه لن يتم تقليص الميزانية المخصصة للعمليات العسكرية في العراق.

يذكر ان مشروع القرار الذي سيتم التصويت عليه الجمعة ينص على ان مجلس النواب سيواصل دعمه ودفاعه عن القوات الموجودة في العراق، ولكنه يعارض زيادة عدد هذه القوات.

معاون رفيع لزعيم الأغلبية الديمقراطية قال في تصريحات صحفية ان مضمونه سيكون متماشيا مع قرار مجلس الشيوخ الصادر عن الحزبين، والذي يرعاه السيناتور الجمهوري جون وارنر، ويعبر عن عدم الرضى إزاء رفع عدد القوات الأمريكية، كما أنه يعارض فكرة قطع التمويل من قبل مجلسي الكونغرس، لمنع تنفيذ هذه الخطة.

وأكد هوير أنه لن يُسمح للمشرعين بإدخال تعديلات على القرار المرتقب خلال مناقشته في مجلس النواب، لأن ذلك قد يفتح باب التعديلات على مصراعيه.

وكان الرئيس الأمريكي، والقادة الديمقراطيون قد اتفقوا قبل أسبوعين تقريبا على تشكيل "مجموعة عمل من الحزبين" للإشراف على الملف العراقي، والحرب الشمولية على الإرهاب، في مسعى لتحسين الحوار والتواصل بين البيت الأبيض ورئيسة مجلس النواب الأمريكي الديمقراطية نانسي بيلوسي، بالإضافة إلى زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ هاري ريد، الديمقراطي، وفق ما أعلنه البيت الأبيض ومعاونون في الكونغرس.

إلا أن بوش مازال يواجه معارضة حادة لقراراته المتعلقة بالعراق، ليس من الديمقراطيين فحسب بل أيضا من اعضاء حزبه.

فقد تحدى السيناتور الجمهوري أرلين سبكتر تأكيد بوش بانه "صاحب القرار" فيما يتعلق بالسياسات الخاصة بالعراق، مصرحا بأن للكونغرس "صوت مدو" لإضافته على أي قرارات قد يتم اتخاذها.

من جهته اعلن سبكتر، العضو الرفيع في اللجنة القضائية بمجلس الشيوخ، موقفه خلال اجتماع لهذه اللجنة، ثم عاد وكرره في مقابلة مع شبكة (CNN) بالقول " استنادا إلى الدستور، فإن الرئيس ليس صاحب القرار الوحيد. وللكونغرس صوت مرتفع جدا" ، وذلك في إشارة إلى سلطاته في عرقلة أو إجهاض أي خطة لا يوافق عليها.

وقال سبكتر إن معارضته إلى جانب عدد من الديمقراطيين لخطط بوش بإرسال ٢١٥٠٠ جندي إضافي إلى العراق هي "أصوات صديقة."

وأضاف السيناتور الجمهوري: "أريد أن يجد الرئيس والكونغرس أرضية مشتركة. هناك خطط أخرى يمكن ان تحقق فرصاً أفضل للفوز" في العراق.

وأشار سبكتر إلى خطة بدأ تداولها في الكونغرس، وتحدد ما يستطيع العراقيون تحقيقه أو عدم تحقيقه"، وهو ما ذكره الرئيس في خطابه عن حالة الاتحاد.

وأضاف سبكتر: "أولا على العراقيين أن يتحملوا المسؤولية بإنهاء العنف الطائفي، وثانيا عليهم توفير بغداد آمنة.. لا أعلم الوقت المحدد لذلك، على القادة العسكريين تحديد ذلك."

وشدد السيناتور أن على القوات الأمريكية عدم التورط، فيما اسماه بـ "حرب أهلية "، بل على العكس، عليهم الانسحاب إلى خارج ضواحي بغداد، وحراسة مراكز حيوية، مثل المنشآت النفطية، وتدريب قوات الجيش العراقي.

يذكر ان القرار الجديد ينص في بعض فقراته معارضة الكونغرس لقرار الرئيس بوش المعلن في ١٠ كانون الثاني بنشر ٢١ الف جندي امريكي اضافي في العراق .

هذا وقد اظهر استطلاع نشرته صحيفة يو اس تودي ان نحو ثلثي الشعب الامريكي (٦٣٪) يؤيدون انسحاب القوات من العراق بحلول ٢٠٠٨ .

جنود امريكان في موقع انفجار سيارة مفخخة ببغداد

وكالة التنمية: برنامج جديد للحماية الاجتماعية يمكّن الاسر على مواجهة النقص في مواردها وسد احتياجاتها

بغداد/ نصير العوام

اعلن كريسجن هوغن مسؤول البرنامج الاقتصادي في وكالة التنمية الامريكية (USAID) ان الوكالة قامت بالاشتراك مع وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية في انشاء برنامج جديد ومتطور للحماية الاجتماعية.

وقال هوغن خلال مؤتمر صحفي عقده امس الاول ان هذا البرنامج صمم من اجل تقليل الفقر ومساعدة العديد من العوائل على مواجهة النقص المؤقت في الموارد من اجل تمكينها من الحصول على احتياجاتها الأساسية .

واضاف ان نظام برنامج الحماية الاجتماعية السابق لا يعتمد معدل دخل الأسرة كمعيار، وكان المبلغ الممنوح للمستفيدين يدفع مرة واحدة بصرف النظر عن عدد أفراد العائلة، مشيرا الى ان عدد العوائل المستفيدة بلغ١٧١٧٣٤ عائلة من مجموع مليون عائلة فقيرة حسب استطلاعات الجهاز المركزي للإحصاء،لافتا الى ان البيروقراطية المفرطة كانت هي سائدة في العمل انذاك ،وكانت المعاملات تأخذ وقتا طويلا لانجازها ،فضلا عن عدم وجود ارتباط بين الرعاية الاجتماعية و سياسة التوظيف التابعة لوزارة العمل و الشؤون الاجتماعية.

وأكد مسؤول البرنامج الاقتصادي ان النظام الجديد الذي تنفذه وزارة العمل حاليا بمساعدة فنية من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية سيكون جاهزا في غضون سنة من الان، مشيرا الى ان البرنامج يعتمد على مجموعة من المنافع و الخدمات التي تستهدف العوائل ذات الدخل الواطئ و المجموعات المتضررة مبنية على وفق اختبارات دقيقة .

وقال هوغن ان مجموعة شبكة الحماية الاجتماعية تتضمن خدمات اجتماعية (دائرة تسجيل للبحث عن الوظائف، تدريب مهني، التوسط لإيجاد عمل، استشارات عمل تحويلات نقدية منافع اجتماعية اخرى، حصة تموينية أو ما يعادلها نقدا تضاف الى المنافع الاجتماعية على شكل منح صغيرة).

واشار الى ان الحكومة العراقية خصصت مبلغا قدره ٥٠٠ مليار دينار في عام ٢٠٠٦ من اجل تأسيس النظام الجديد، وقال ان ما يقرب ١٠٦٩٠٠٠ عائلة مسجلة حاليا في منافع شبكة الحماية الاجتماعية في ١٨ محافظة ، مؤكدا ان ٧٢٣٥٣٦ عائلة تسلمت المنافع قبل ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ ، أما باقي العائلات فسيتم الدفع لها خلال الربع الاول من هذا العام ،كما يجري العمل حاليا على دفع المنافع للربع الرابع من عام ٢٠٠٦،وقال انه تم تخصيص مبلغ ١٤٨٥ مليار دينار ضمن ميزانية العراق الاتحادية لعام ٢٠٠٧ لبرنامج شبكة الحماية الاجتماعية.

من جهة اخرى أكد هوغن بأن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عملت أيضا مع الوزارة من اجل إنشاء نظم تكنولوجيا المعلومات الخاص بشبكة الحماية الاجتماعية الذي سيقوم بإجراء معاملات المستفيدين و بضمنها التأكد من الاستحقاق، و حساب المنافع، و حساب المدفوعات الشهرية. واضاف ان النظام سيقدم تقارير مثل تقارير الاستثناء، و تقرير المعاملات المكررة، ومستلمي الاستحقاق. حيث أطلق بنجاح برنامج اختبار في بغداد بمقر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ويمكن للمواطنين الاطلاع على ذلك من خلال الموقع الالكتروني للنظام .

الامم المتحدة تدين العنف في العراق وتدعو الى مقاومة الفتنة

نيويورك/ الوكالات

دان الامين العام للامم المتحدة بان كي مون الثلاثاء استمرار العنف في العراق ودعا السلطات والشعب لمقاومة محاولات زرع الفتن بين الطوائف. وقالت المتحدثة باسم الامين العام ميشال مونتاس في بيان لها ان بان "يدين باشد العبارات العنف المستمر في العراق الذي تصاعد مؤخرا باستشهاد اكثر من مئة شخص في البلاد، لاسيما في الهجوم المنسق بالقنابل على سوق في بغداد". وتابع البيان "ان هذه الجرائم تأتي عشية ذكرى الهجوم الشنيع على مسجد سامراء المقدس الذي كان هدفه ايضا تصعيد العنف الطائفي". وخلص البيان الى ان "الامين العام يدعو السلطات والشعب في العراق الى مقاومة محاولات اثارة العنف الطائفي". ويذكر ان يوم الاثنين الماضي تميز بدمويته في العراق خصوصا في بغداد حيث اوقع الاعتداءان ٧٩ شهيداً على الاقل في منطقة الشورجة. وفي الثلاثاء استشهد ايضا ٢٣ شخصا على الاقل في اعمال عنف في بغداد، بينهم ١٦ في هجوم انتحاري بشاحنة مفخخة في احد الاحياء غرب العاصمة بحسب مصادر أمنية.

عسكري اميركي يقر بمشاركته في قتل مواطن بالحمدانية

كامب بندلتون/ الوكالات

اعلن مصدر عسكري في كاليفورنيا ان احد عسكريي مشاة البحرية الاميركية (المارينز) يحاكم في مقتل عراقي عام ٢٠٠٦ في الحمدانية، شمال بغداد، اقر يوم الثلاثاء بما نسب اليه ليصبح العسكري الثامن والاخير الذي يقر بمشاركته في هذه القضية.

وقال المصدر ان الكابورال روبرت بيننغتون (٢٢ عاما) هو العسكري الثامن والاخير الضالع في هذه القضية اقر بالمشاركة في عملية قتل وعملية خطف، قد يواجه حكما بالسجن مدى الحياة قد يصدر بحقه.

ووجه القضاء العسكري في كامب بندلتون في حزيران ٢٠٠٦ الاتهام الى ثمانية عسكريين هم سبعة من جنود المارينز وممرض في البحرية الاميركية، في جريمة قتل العراقي هاشم ابراهيم عوض (٥٢ عاما).

واعترف اربعة من المتهمين حتى الان بينهم الممرض بالتهم الموجهة اليهم وحكم عليهم في نهاية ٢٠٠٦ بالسجن بين ١٢ و٢١ شهرا.

ودفع ثلاثة عسكريين آخرين في المارينز، من بينهم قائد المجموعة السرجنت لورانس هوتشينز، ببراءتهم وسيحاكمون امام محكمة عسكرية في اذار ونيسان القادمين.

وتؤكد النيابة العامة ان عوض قتل بدم بارد في ٢٦ نيسان وان الجنود المتورطين في قتله قاموا بتغيير معالم المكان للايحاء بانه كان من المتمردين.